

الدكتور محسن الفضلاوي

الاجتهاد القضائي في قضايا الصلح
بين مكونة الأسرة والفقه المالكي
هل يحقق الأمن الأسري؟

تقديم

الأستاذ: عبد السلام أحمد فيغو

أستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط

وعضو المجلس العلمي الأعلى

الطبعة الأولى

2024

فهرس الموضوعات

13	المقدمة
23	المدخل العام: الأساس القانوني والفقهى للأسرة المغربية
25	أولاً- الأساس القانوني: من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة
25	1. مدونة الأحوال الشخصية
28	2. مدونة الأسرة
30	ثانياً- الأساس الفقهي: الفقه المالكي مع اعتبار مقاصد الشريعة
30	1. الفقه المالكي من مصادر التشريع الأسري
31	2. الاجتهاد في الفقه المالكي واعتبار مقاصد الشريعة
37	الباب الأول: حقوق المطلقة من النفقة والمتعة في الفقه المالكي ومدونة الأسرة والقضاء
39	الفصل الأول: مدى اعتبار العلاج من النفقات الواجبة للزوجة فقهاً وقانوناً وقضاء
41	المبحث الأول: مدى اعتبار العلاج من النفقات الواجبة للزوجة في الفقه المالكي
43	المطلب الأول: مشمولات النفقة الواجبة للزوجة
45	1. السكن
45	2. اللباس
46	3. الطعام والشراب
46	المطلب الثاني: عدم اعتبار العلاج من مشمولات نفقة الزوجة في المذاهب الفقهية
47	1. عند الحنفية
47	2. عند الحنابلة
47	3. عند الشافعية
48	4. عند المالكية
49	الفقرة الأولى: تقويم مستند الفقهاء في عدم اعتبار العلاج من مشمولات النفقة
49	السبب الأول: القياس على عقد الكراء
	السبب الثاني: أن مصاريف العلاج ليست من النفقة الراتبية المعتادة وإنما يحتاج إليها لعارض
52	

54.....	الفقرة الثانية: سبب عدول الفقهاء رحمهم الله عن إلزام الزوج بنفقة العلاج لزوجته.....
54.....	السبب الأول: أنهم أوجبوا على الزوج توفير الوسائل الوقائية والصحية حفاظاً على صحة الزوجة.....
55.....	السبب الثاني: أن الطب في الماضي لم يكن متقدماً كما عليه الحال اليوم.....
61.....	المبحث الثاني: مدى اعتبار العلاج من النفقات الواجبة للزوجة في مدونة الأسرة... 61
62.....	المطلب الأول: مخالفة مدونة الأسرة للفقهاء المالكي في اعتبار العلاج من مشمولات النفقة... 62
65.....	المطلب الثاني: دواعي مخالفة مدونة الأسرة للفقهاء المالكي..... 65
67.....	المبحث الثالث: مدى اعتبار العلاج من النفقات الواجبة للزوجة في الاجتهاد القضائي..... 67
67.....	المطلب الأول: التحديد القضائي لمفهوم العلاج الذي يجب اعتباره من مشمولات النفقة..... 67
67.....	الفقرة الأولى: نص القرار القضائي..... 67
68.....	الفقرة الثانية: مستند القرار القضائي..... 68
69.....	الفقرة الثالثة: وجه مخالفة القرار القضائي للفقهاء المالكي..... 69
70.....	المطلب الثاني: الاجتهاد القضائي بين وصل مصاريف العلاج بمشمولات النفقة وفضلها عنها..... 70
71.....	الفقرة الأولى: وصل مصاريف العلاج بمشمولات النفقة..... 71
72.....	الفقرة الثانية: فصل مصاريف العلاج عن مشمولات النفقة..... 72
72.....	1. نص القرارين..... 72
72.....	2. مستند القرارين..... 72
74.....	3. وجه مخالفة القرارين للفقهاء المالكي..... 74
77.....	الفصل الثاني: متعة المطلقة فقهاً وقانوناً وقضاء..... 77
79.....	المبحث الأول: متعة المطلقة في الفقه المالكي..... 79
79.....	المطلب الأول: المتعة مفهوماً وحكماً شرعياً..... 79
79.....	الفقرة الأولى: مفهوم المتعة..... 79
82.....	الفقرة الثانية: الحكم الشرعي للمتعة..... 82

84	المطلب الثاني: حكم المتعة في المذاهب الفقهية
84	الفقرة الأولى: المطلقة قبل الدخول وسُمِّي لها صَدَاق
86	الفقرة الثانية: المطلقة قَبْل الدخول ولم يَسَمَّ لها صَدَاق
89	الفقرة الثالثة: المطلقة بعد الدخول سواء أُسْمِيَ لها المهر أم لا
91	المطلب الثالث: تصنيف أقوال الفقهاء في حكم المتعة وتعليلهم لها
91	الفقرة الأولى: تصنيف أقوال الفقهاء في حكم المتعة
94	الفقرة الثانية: تعليل المتعة عند الفقهاء
95	المطلب الرابع: حكم المتعة في الفرقة التي تختارها الزوجة
96	المبحث الثاني: متعة المطلقة في مدونة الأسرة
96	المطلب الأول: المتعة في مدونة الأحوال الشخصية الملغاة
97	الفقرة الأولى: المتعة في مدونة الأحوال الشخصية الملغاة قبل تعديل 10 شتنبر 1993
98	الفقرة الثانية: المتعة في مدونة الأحوال الشخصية الملغاة بَعْد تعديل 10 شتنبر 1993
100	المطلب الثاني: المتعة في مدونة الأسرة
101	الفقرة الأولى: النصوص القانونية المتعلقة بالمتعة
103	الفقرة الثانية: تمتيع طالبة التطليق للشقاق
105	المبحث الثالث: متعة المطلقة في الاجتهاد القضائي
106	المطلب الأول: متعة المطلقة في الاجتهاد القضائي قبل صدور القرار عدد 433
108	الفقرة الأولى: الحكم بالمتعة للزوجة وبالتعويض للزوج
109	الفقرة الثانية: الحكم بالمتعة وبالتعويض للزوجة
110	الفقرة الثالثة: عدم التمييز بين المتعة والتعويض، واعتبارهما شيئا واحدا
110	المطلب الثاني: متعة المطلقة في الاجتهاد القضائي بناء على القرار عدد 433
111	الفقرة الأولى: مستند القرار
114	الفقرة الثانية: الأساس الفقهي للاختلاف في تمتيع طالبة التطليق للشقاق
114	1- الفريق المؤيد لعدم تمتيع طالبة التطليق للشقاق
115	2- الفريق المؤيد لتمتيع طالبة التطليق للشقاق
115	المطلب الثالث: متعة المطلقة في الاجتهاد القضائي بَعْد صدور القرار عدد 433

الباب الثاني: حَقُّ الحَصَانَةِ بعد الطلاق في الفقه المالكي ومدونة الأسرة والقضاء	125
الفصل الأول: شروط استحقاق الحضانة وأسباب سقوطها فقهاً وقانوناً وقضاءً	127
المبحث الأول: شروط استحقاق الحضانة وأسباب سقوطها في الفقه المالكي.....	127
المطلب الأول: الشروط العامة	128
المطلب الثاني: الشروط الخاصة بالحاضنين من الرجال	140
المطلب الثالث: الشروط الخاصة بالحواضن من النساء	141
المبحث الثاني: شروط استحقاق الحضانة وأسباب سقوطها في مدونة الأسرة	147
المطلب الأول: الرشد القانوني لغير الأبوين.....	148
المطلب الثاني: الرعاية الدينية	150
المطلب الثالث: زواج الحاضنة	151
المطلب الرابع: الانتقال بالمحزون.....	153
المبحث الثالث: شروط استحقاق الحضانة وأسباب سقوطها في الاجتهاد القضائي	158
المطلب الأول: رأي الاجتهاد القضائي في سقوط الحضانة بالانتقال بالمحزون	158
الفقرة الأولى: بُعد المسافة وأثره في سقوط الحضانة	159
(1) نص القرار.....	159
(2) وجهة مخالفة القرار للفقه المالكي	161
الفقرة الثانية: سقوط الحضانة بانتقال الحاضنة وترك المحزون	163
(1) نص القرار.....	163
(2) حق المحزون في التأديب	164
(3) حق المحزون في التوجيه الدراسي	165
(4) مَبِيثُ المحزون عند حاضنته	165
الفقرة الثالثة: عدم سقوط الحضانة بانتقال الحاضنة وترك المحزون.....	167
(1) نص القرار.....	167
(2) التأصيل الشرعي لخروج المرأة للعمل	168
(3) خروج الحاضنة للعمل ومدى تعارضه مع مصلحة المحزون	170
المطلب الثاني: رأي الاجتهاد القضائي في زواج الحاضنة.....	174

174	الفقرة الأولى: لا يشترط في الزواج المسقط للحضانة الدخول بل مجرد العقد
174	(1) نص القرار
175	(2) اشتراط الدخول في الزواج المسقط للحضانة في الفقه المالكي
177	(3) مستند القرار
179	الفقرة الثالثة: عدم سقوط الحضانة بالزواج إذا لم يتجاوز الطفل سبع سنوات
179	(1) نص القرار
179	(2) قول الفقه المالكي في زواج الحاضنة إذا كان الطفل صغيراً
180	(3) مستند القرار
185	الفصل الثاني: ترتيب مستحقي الحضانة فقهاً وقانوناً وقضاءً
185	المبحث الأول: ترتيب مستحقي الحضانة في الفقه الإسلامي
185	المطلب الأول: إجماع المذاهب الفقهية على تقديم الأم على غيرها في الحضانة
188	المطلب الثاني: ترتيب مستحقي الحضانة في المذاهب الفقهية الأربعة
188	الفقرة الأولى: ترتيب مستحقي الحضانة عند الشافعية
191	الفقرة الثانية: ترتيب مستحقي الحضانة عند الحنابلة
192	الفقرة الثالثة: ترتيب مستحقي الحضانة عند الحنفية
194	الفقرة الرابعة: ترتيب مستحقي الحضانة عند المالكية
197	المطلب الثالث: سبب اختلاف الفقهاء في ترتيب مستحق الحضانة
199	المبحث الثاني: ترتيب مستحقي الحضانة في مدونة الأسرة
199	المطلب الأول: ترتيب مستحقي الحضانة في مدونة الأحوال الشخصية الملغاة
200	الفقرة الأولى: مقتضيات ما قبل تعديل الفصل 99 من مدونة الأحوال الشخصية الملغاة
201	الفقرة الثانية: مقتضيات ما بعد تعديل الفصل 99 من مدونة الأحوال الشخصية الملغاة
201	المطلب الثاني: ترتيب مستحقي الحضانة في مدونة الأسرة
202	الفقرة الأولى: حق الأم في أولوية الحضانة
204	الفقرة الثانية: إسناد الحضانة للأب بعد الأم

204	أولاً- وجه مخالفة مدونة الأسرة للفقهاء المالكي في إسناد الحضانة للأب بعد الأم
206	ثانياً- إسناد الحضانة للأب بعد الأم لأجل مصلحة المحضون
208	الفقرة الثالثة: إسناد الحضانة لغير الأبوين لأجل مصلحة المحضون
209	المبحث الثالث: ترتيب مستحقي الحضانة في الاجتهاد القضائي
209	المطلب الأول: إسناد الحضانة قبل إنهاء العلاقة الزوجية
209	الفقرة الأولى: نص القرار
210	الفقرة الثانية: مصلحة المحضون عند تسليمه لأمه قبل إنهاء العلاقة الزوجية
211	الفقرة الثالثة: القضاء الاستعجالي وتحقيق مصلحة المحضون
213	المطلب الثاني: أولوية الأم في الحضانة عند انحلال ميثاق الزوجية
213	الفقرة الأولى: نص القرار
214	الفقرة الثانية: أولوية الأم في الحضانة لشفتقتها ومراعاة مصلحة المحضون
215	الفقرة الثالثة: استيفاء الأم الشروط المنصوص عليها لمستحقي الحضانة
216	المطلب الثالث: إسناد الحضانة للأب بعد الأم عند انحلال ميثاق الزوجية
216	الفقرة الأولى: نص القرار
217	الفقرة الثانية: مستند القرار في تحقيق مصلحة المحضون بتقديم الأب على سائر الحاضنين غير الأم
220	المطلب الرابع: إسناد الحضانة لغير الأبوين
220	الفقرة الأولى: نص القرار
221	الفقرة الثانية: مستند القرار في تحقيق مصلحة المحضون بإسناد الحضانة لغير الأبوين
225	الخاتمة
231	فهرس القرارات والأحكام
237	فهرس الآيات القرآنية
241	فهرس الأحاديث النبوية
245	لائحة المصادر والمراجع
269	فهرس الموضوعات

الدكتور محسن الفضلاوي

- عدل تابع للمحكمة الابتدائية بالرباط
- عضو المجلس العلمي المحلي لعمالة الصخيرات تمارة
- حاصل على دكتوراه في الدراسات الإسلامية العليا من مؤسسة دار الحديث الحسنية
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة من مؤسسة دار الحديث الحسنية
- مشارك في العديد من الندوات والمحاضرات



تناول الباحث الأستاذ محسن الفضلاوي في هذا المؤلف "الاجتهاد القضائي في قضايا الطلاق بين مدونة الأسرة والفقہ المالكي هل يحقق الأمن الأسري؟" وقد ركز فيه على ضرورة الكسّف عن الفلسفة التشريعية التي يقوم عليها الاجتهاد القضائي في قضايا الطلاق من خلال مدونة الأسرة في إطار مرجعيتها الفقهية، وبيان موقف الاجتهاد القضائي من نصوص المدونة في قضايا الطلاق المخالفة للفقہ المالكي والرجوع إلى آراء فقهية خارج المذهب المالكي كلما اقتضى الأمر ذلك أو بيان القول الفقهي الذي يحقق المصلحة والعدل بالنسبة للعصر الحاضر...

وقد اعتمد الباحث في عمله مقارنة تشكل مزاجية بين المنهج الفقهي الأصيل القائم على الشرح على المتون، والمنهج الحديث القائم على الجدل والتأليف. ولعل من أبرز خصائص هذا المؤلف، نذكر على وجه الخصوص:

- 1 - أن هذه الدراسة تتصل بموضوع من مواضيع الساعة التي يثار فيها الجدل والنقاش، وستسد وبلا شك فراغا في الخزانة القانونية والشرعية المغربية وستجد ترحابا من رجال الفقه والقانون من ممارسين وباحثين.
- 2 - أن هذا المؤلف قد صيغ بلغة عربية فصيحة بليغة، هي من باب ما يسمى عادة بالسهل الممتنع، خاصة وأنه تناول مادة تطغى عليها الصياغة الفقهية التقليدية.
- 3 - أن الباحث قد تناول في بحثه بيان الاجتهاد القضائي في موضوع يتعلق بأحكام الحضانة باعتبارها أثرا من آثار الطلاق مقارنة إياها بأحكام الفقه وما أخذت به المدونة، موضحا موقف الاجتهاد القضائي، ومبينا سلامة المستند الفقهي الذي أخذت به المدونة والاجتهاد القضائي.
- 4 - أن هذه الدراسة التي أنجزها الأستاذ محسن الفضلاوي ترتبط بمدونة الأسرة، وهو قانون حديث، لذلك فهو في حاجة أكيدة وماسة للدراسة الرصينة والتأصيل الفقهي العميق، خاصة أنه يحتوي على مقتضيات استعصى على البعض فهمها فهما صحيحا

الأستاذ : عبد السلام أحمد فيفو

مكتبة دار السلام



9 789920 519168

الثمن: 90 درهما

تلفون: 05 37725829
Site web: www.daralislam.ma
Email: contact@daralislam.ma